



"مبدأ حسن النية في نظام المعاملات المدنية السعودي"

علي محمد علي الاسمري

[A.h.law9@gmail.com](mailto:A.h.law9@gmail.com)



### ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد المقصود بمبدأ حسن النية كما ورد في الفقه الإسلامي والنظام السعودي للمعاملات المدنية، وتحليل النصوص النظامية في السعودية التي يُستتبط منها تطبيق هذا المبدأ في المعاملات المدنية، كما تناولت دراسة نطاق تطبيق مبدأ حسن النية خلال مراحل العقد المختلفة فضلاً عن بيان الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بهذا المبدأ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقديم تحليل دقيق وشامل للمسائل القانونية المتعلقة بحسن النية في النظام السعودي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي أن النظام السعودي قد أقر مبدأ حسن النية كأحد المبادئ الأساسية التي تحكم التصرفات القانونية والمعاملات المدنية، حيث اعتبره التزام قانوني واجب التطبيق وليس مجرد توجيه أخلاقي، وبناء عليه توصي الدراسة بضرورة العمل على وضع تعريفات واضحة ودقيقة لمفهوم حسن النية لضمان توحيد التطبيقات القانونية وتجنب تباين الأحكام نتيجة لاختلاف التعريفات، كما أن من الضروري تحديد المسؤولية المترتبة على من يخل بمبدأ حسن النية بشكل واضح مع تشديد الجزاء المترتب على هذا الإخلال، وذلك لحماية حقوق المتعاقد الذي يتحلى بحسن النية.

**Abstract:**

The study aims to define the concept of the principle of good faith as outlined in Islamic jurisprudence and the Saudi Civil Transactions System, analyzing the regulatory texts in Saudi Arabia from which this principle can be inferred in civil transactions. It also examines the scope of the application of the principle of good faith during the various stages of a contract and outlines the legal consequences resulting from a breach of this principle. The study employed the descriptive-analytical method to provide a precise and comprehensive analysis of the legal issues related to good faith in the Saudi system. The study concluded that the Saudi system has recognized the principle of good faith as one of the fundamental principles governing legal actions and civil transactions, considering it a legal obligation to be applied rather than merely an ethical guideline. Based on this, the study recommends the need to establish clear and accurate definitions of the concept of good faith to ensure the unification of legal applications and avoid discrepancies in judgments resulting from differing definitions. It also emphasizes the necessity of clearly defining the responsibility of those who breach the principle of good faith, along with strengthening the penalties associated with such breaches, in order to protect the rights of the contracting party acting in good faith.

بالنظر في أحكام الشريعة ومقاصدها المتعلقة بالأعمال يتبين بوضوح أن النية تُعد من الأسس الجوهرية التي تُبنى عليها مشروعية الأفعال، فغالبية الأعمال التي يعتد بها الشرع لا تُقبل إلا إذا اقترنت بنية صالحة، إذ إن وجود النية وحسن مقصدها شرط أصيل لصحة العمل واعتباره، ولهذا السبب أفرد الفقهاء مساحة كبيرة لدراسة النية وأثرها ومن بينهم الإمام البيضاوي الذي عرف النية بأنها: "ميل القلب نحو ما يراه موافق لجلب منفعة أو دفع مضرة سواء في الحال أو في المستقبل، وقد قيدها الشرع بأنها الإرادة المتجهة نحو الفعل ابتغاء لرضا الله تعالى وامتنالاً لأمره". (أحمد، 2021)

وتُعد قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين" من أهم المبادئ القانونية التي تحكم العلاقات التعاقدية، حيث تعطي لما اتفق عليه الطرفان في العقد قوة ملزمة تعادل قوة القانون ما لم يخالف هذا الاتفاق النظام العام أو الآداب العامة، إلا أن هذا المبدأ وعلى الرغم من ضرورته لتحقيق الاستقرار القانوني قد يتم إستغلاله أحياناً بشكل يخل بمبدأ العدالة، إذ قد يتمسك أحد المتعاقدين بنصوص العقد بشكل حرفي ومتصلب ولو ترتب على ذلك إلحاق ضرر بالطرف الآخر أو تحميله التزامات تفوق قدرته، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى مبدأ مواز يقلل من هذه الحدة، وهو مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود الذي يفرض على كل من طرفي العلاقة التعاقدية الالتزام بالتعامل بنزاهة وصدق وتعاون عند تنفيذ التزاماتهم، ويمنع هذا المبدأ أي طرف من استغلال حقوقه العقدية بطريقة تتعارض مع روح العدالة أو تفرض عبئاً غير مبرر على الطرف الآخر، فحسن النية لا يعني التنازل عن الحقوق بل يعني استخدامها ضمن إطار من الإنصاف والاعتدال بما يحفظ التوازن العقدي ويمنع التعسف في استغلال النصوص، لذا يُنظر إلى مبدأ حسن النية بوصفه مكمل جوهري لمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين"، لأنه يُعزز من العدالة التعاقدية ويحقق نوعاً من المرونة في التطبيق لا سيما في ظل تشعب العلاقات القانونية وتعقيد المعاملات في العصر الحديث. (سمايل، 2024)

ويُعد مبدأ حسن النية في أصله من المبادئ ذات الطابع الأخلاقي، حيث يعتمد على القيم الشخصية والضمير الداخلي لكل متعاقد ويتوقف الالتزام به على مستوى الوعي القيمي والأخلاقي لدى الأطراف

من إدراجه ضمن النصوص النظامية والقانونية قد نقل هذا المبدأ من كونه مجرد التزام أخلاقي إلى

التزام قانوني مُلزم يترتب على الإخلال به آثار قانونية قد تصل إلى بطلان التصرف أو المسؤولية عن الضرر، ولكي يؤدي هذا المبدأ وظيفته بكفاءة وعدالة لا بد من اقترانه بمعيار آخر هو المعيار الموضوعي، الذي يُعبر عن السلوك الظاهري والملموس للطرف المتعاقد، ويُستخدم لتقييم مدى التزامه بحسن النية استناداً إلى ما يظهر من أفعاله وتصرفاته ومن خلال الدمج بين المعيارين الذاتي الذي يتعلق بنية المتعاقد والموضوعي الذي يرتبط بسلوكه الخارجي يتحقق التوازن بين ما يضره المتعاقد وما يُظهره، فيتحد الباطن مع الظاهر وتتسجم النية مع السلوك مما يجعل من مبدأ حسن النية أداة قانونية فعالة تضمن حماية الطرف الحسن النية وتحافظ على استقرار المعاملات وعدالتها. (رفيق، 2020)

ويمتاز مبدأ حسن النية في الشريعة الإسلامية بخصوصية فريدة تميزه عن المفهوم السائد في القوانين الوضعية؛ فبالرغم من أن الفقه الإسلامي لا يستخدم مصطلح "حسن النية" بشكل صريح إلا أن مضمونه حاضر بعمق واتساع في مختلف أبواب المعاملات، فالشريعة الإسلامية لا تقتصر في تنظيم التعاملات على تحقيق المصالح الفردية للأطراف المتعاقدة بل تتجاوز ذلك إلى تحقيق المصالح الشرعية العامة بما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات ويراعي مقاصد الشريعة القائمة على جلب المصالح ودرء المفاسد مع تغليب جانب دفع الضرر عند تعارضه مع تحقيق النفع، كما أن الشريعة تنظر إلى العقود من خلال مقاصدها ومعانيها لا من خلال ألفاظها وصيغها الشكلية وتؤسس التعامل بين الناس على قواعد أخلاقية رفيعة من أبرزها النهي عن الإضرار بالغير أو التسبب في المعاناة لأي طرف، وهو ما يتجلى في الحديث النبوي الشريف: "لا ضرر ولا ضرار"، بل وترتبط الشريعة بين حسن النية وكمال الإيمان كما في الحديث: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" وهو ما يُعد من أسمى صور حسن النية في التعامل مع الآخرين، وبذلك يظهر أن مبدأ حسن النية في الشريعة الإسلامية لا يقتصر على البعد القانوني أو الشكلي بل يشمل بُعد قيمي وروحي يُضفي على المعاملات طابع من الرحمة والعدل والتكافل الاجتماعي. (أحمد، 2021)

### مشكلة الدراسة:

تُعد مسألة تطبيق مبدأ حسن النية في نظام المعاملات المدنية السعودي من القضايا التي أثارت جدل فقهي وقانوني في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل غياب النص الصريح الذي يُعرف هذا المبدأ أو يحدد مجالات تطبيقه بشكل مباشر، فعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ في تحقيق العدالة العقدية وتنظيم العلاقات بين الأطراف المتعاقدة إلا أن الممارسة العملية كشفت عن تباين في فهمه وتفعيله بين القضاة والفقهاء وهو ما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تفاوت الأحكام أو التأويلات التي لا تسهم بشكل دائم في حماية الطرف حسن النية أو تحقيق التوازن المطلوب في المعاملات المدنية، وتزداد هذه الإشكالية تعقيد حين نقارن بين المفهوم القانوني لحسن النية في الأنظمة الوضعية الذي غالباً ما يُفهم بحدود ضيقة تتعلق بتنفيذ الالتزامات فقط، وبين المفهوم الأوسع في الشريعة الإسلامية الذي يجعل من النية أساساً للحكم على الأفعال ويمتد ليشمل أبعاد أخلاقية وإنسانية، وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

### ما هي الآثار المترتبة على مبدأ حسن النية في المعاملات المدنية؟

ويتفرع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما المقصود بمبدأ حسن النية؟
- ما هو نطاق تطبيق مبدأ حسن النية في نظام المعاملات المدنية السعودي؟
- ما هي الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بمبدأ حسن النية؟

### أهمية الدراسة:

#### أولاً الأهمية العلمية:

تتجلى الأهمية العلمية للبحث في تسليط الضوء على مبدأ حسن النية بوصفه أحد المبادئ القانونية الضمنية التي تؤثر في تفسير وتنفيذ العقود والمعاملات رغم عدم وجود نص صريح ينظمه في نظام المعاملات المدنية السعودي، ويسعى البحث إلى تأصيل هذا المبدأ من خلال المقارنة بين الجذور الفقهية الإسلامية والتطبيقات القانونية المعاصرة مما يثري المعرفة الفقهية والقانونية ويُسهم في سد فجوة

بحثية قائمة في هذا المجال، كما يعزز البحث من الفهم النظري للمبدأ ويعيد طرحه في سياق قانوني سعودي معاصر يساعد على تطوير الفكر القانوني المحلي بما يتماشى مع مقاصد الشريعة.

### ثانياً الأهمية العملية:

توجيه الممارسات القضائية والمهنية من خلال توضيح معايير إثبات حسن النية وآليات مساءلة من يخل به خاصة في ظل تنامي المعاملات المدنية والعقود التجارية داخل المملكة، كما يفيد الأطراف المتعاقدة والمحامين والقضاة في فهم حدود التزاماتهم القانونية والأخلاقية ويسهم في تعزيز مبدأ العدالة العقدية ومنع التعسف في استخدام الحقوق، بما يدعم استقرار المعاملات وثقة الأطراف في النظام القانوني السعودي.

### أهداف الدراسة:

- تحديد المقصود بمبدأ حسن النية كما ورد في الفقه الإسلامي والنظام السعودي للمعاملات المدنية.
- تحليل النصوص النظامية في السعودية التي يمكن أن يُستنبط منها تطبيق مبدأ حسن النية في المعاملات المدنية.
- تحديد الحالات العملية التي يطبق فيها مبدأ حسن النية خلال مراحل العقد.
- بيان الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بمبدأ حسن النية.

### حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** يقتصر البحث على نطاق المملكة العربية السعودية ويتركز بشكل خاص على دراسة مبدأ حسن النية كما هو مطبق أو مستنبط في نظام المعاملات المدنية السعودي سواء من خلال النصوص النظامية أو التطبيقات القضائية ذات الصلة داخل المحاكم السعودية.
- **الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية للبحث في التركيز على دراسة مبدأ حسن النية كما يرد في إطار نظام المعاملات المدنية السعودي، وذلك من خلال تحليل طبيعته القانونية، وتحديد مفهومه ومجالات تطبيقه، ويشمل البحث أيضاً بحث الوسائل الممكنة لإثبات توافر هذا



المبدأ أو الإخلال به والآثار القانونية المترتبة على عدم الالتزام به، كما يسعى إلى إبراز مدى انعكاس هذا المبدأ في النصوص النظامية السعودية، ويُستبعد من نطاق هذا البحث الجوانب المتعلقة بتطبيق مبدأ حسن النية في المجالات الأخرى كالقانون الجنائي أو الإداري أو نظام الأحوال الشخصية، حيث يقتصر الاهتمام على المعاملات المدنية فقط.

#### مصطلحات الدراسة:

##### مبدأ حسن النية:

هو "التزام يقوم على التحلي باليقظة والإخلاص والصدق والتتزه عن كل صور الغش أو الإضرار بالغير، ويعبر عن سلوك يعكس الاستقامة والنزاهة مع الحرص على الوفاء بما التزم به المتعاقد بضمير حي، وبما يحقق الثقة المتبادلة بين الأطراف في تنفيذ الالتزامات التعاقدية". (رفيق، 2020)

##### منهجية الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم بوصف الإطار النظري والقانوني لمبدأ حسن النية كما ورد في نظام المعاملات المدنية السعودي من خلال تتبع النصوص النظامية ذات الصلة وتحليلها بالإضافة إلى استعراض الأدبيات الفقهية والقانونية التي تناولت هذا المبدأ، كما يعتمد البحث على تحليل التطبيقات العملية والقضائية ذات العلاقة بهدف الوقوف على كيفية تفسير القضاء السعودي لهذا المبدأ وحدود إلزاميته.

##### الدراسات السابقة:

- دراسة (رفيق، 2020)، بعنوان: "مبدأ حسن النية في نقل ملكية المنقول".

هدفت الدراسة إلى بيان الدور المحوري لمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود المدنية وتسليط الضوء على مكانته القانونية بوصفه مبدأً عام يفرض التزامات على أطراف العقد حتى في حال عدم النص عليه صراحة، وقد ركزت الدراسة على تحليل هذا المبدأ من حيث طبيعته القانونية، وتمييزه عن المفاهيم الأخلاقية كالنزاهة والصدق، واستعراض مجالات تطبيقه في مراحل التعاقد المختلفة، بدءاً من



المفاوضات مروراً بالإبرام وانتهاءً بالتنفيذ، كما تناولت الدراسة النقص التشريعي في بعض القوانين المدنية لا سيما القانون المدني الجزائري فيما يتعلق بتعريف الملكية وعدم تضمينها للعنصر المعنوي وهو ما يؤثر على الحماية القانونية للمتعاقد حسن النية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي أن مبدأ حسن النية يُعد من المبادئ الحاكمة التي تفرض التزامات ضمنية تتجاوز ما هو منصوص عليه في العقد، وأن غموض تعريفه القانوني أدى إلى استخدامه في بعض الأحيان كمجرد قيمة أخلاقية، وقد أوصت الدراسة بضرورة النص الصريح على هذا المبدأ في إطار نظرية قانونية متكاملة ووضع جزاءات واضحة لمخالفه بالإضافة إلى تعديل نصوص بعض التشريعات لتنفيذ هذا المبدأ بما يعزز من استقرار المعاملات وحماية حقوق الأطراف المتعاقدة.

- دراسة (بن يوب، 2013)، بعنوان: "مبدأ حسن النية في العقود".

هدفت الدراسة إلى رفع اللبس عن مفهوم حسن النية في العقود ومعالجة الإشكالات والخلافات الفقهية والقضائية المتعلقة به مع التركيز على تحديد موقف القانون المدني الجزائري من هذا المبدأ وبيان مقتضياته خلال مرحلتين تكوين العقود وتنفيذها والأثر المترتب على ذلك، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستعرضة الجوانب النظرية والتطبيقية لمبدأ حسن النية، كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، أبرزها أن حسن النية رغم أصوله الأخلاقية يمثل التزام قانوني مؤثر في سير المعاملات ويجب أن يُفهم في ضوء معايير ذاتية وموضوعية معاً لتحديد مدى توفره أو غيابه، كما بينت الدراسة أن المشرع الجزائري نص صراحة على مبدأ حسن النية في مرحلة تنفيذ العقد وأشار إليه ضمناً في مرحلتين التفاوض والتفسير مما يعكس سعيه لإرساء التوازن العقدي وحماية الثقة المشروعة بين الأطراف، ومن بين التوصيات التي طرحتها الدراسة ضرورة إدراج نصوص قانونية واضحة تؤكد على وجوب حسن النية في جميع مراحل العقد، وتعريف هذا المبدأ قانونياً بشكل يحد من الغموض ويُمكن القاضي من مساءلة الطرف سيء النية إلى جانب تفعيل الجزاءات المناسبة في حال الإخلال به بما يحقق العدالة ويحفظ استقرار المعاملات.

- دراسة (سمايل، 2024)، بعنوان: "مبدأ حسن النية في المعاملات المدنية".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مبدأ حسن النية في العقود باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام التعاقدي نظراً لطبيعته الأخلاقية التي تفرض روح التعاون والثقة بين المتعاقدين مما يسهم في تسهيل تنفيذ الالتزامات العقدية وتحقيق الاستقرار القانوني، وتكمن أهمية الدراسة في إبراز العلاقة الوثيقة بين هذا المبدأ والقانون لاسيما في ضوء ما توليه الشريعة الإسلامية من اهتمام خاص لحسن النية وهو ما يظهر جلياً في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي أن مبدأ حسن النية ليس مجرد توجيه أخلاقي بل هو عنصر فاعل في تحقيق العدالة التعاقدية وأن اعتماده يضمن تنفيذ الاتفاقات بما يتماشى مع روح القانون ومقاصده، كما أكدت الدراسة على أن غياب تعريف دقيق لحسن النية يؤدي إلى تباين في الأحكام القضائية مما يضعف من فاعلية المبدأ، وبناء عليه أوصت الدراسة بضرورة تبني تعريفات واضحة ودقيقة لمبدأ حسن النية، وتحديد المسؤولية القانونية للمخالفين له مع إقرار جزاءات صارمة بحقهم إلى جانب حصر هذا المبدأ ضمن نصوص قانونية صريحة تُفعل تطبيقه في جميع مراحل التعاقد.

- (أحمد، 2021)، بعنوان: "مبدأ حسن النية في المعاملات دراسة مقارنة".

هدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الجوهرية لمبدأ حسن النية كأحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التصرفات القانونية في كل من الفقه الإسلامي والقانون الوضعي مع توضيح الفروق الجوهرية في تناولهما لهذا المبدأ، وقد أبرزت الدراسة أن مبدأ حسن النية على الرغم من انطلاقه من إطار أخلاقي يرتبط بالقيم الشخصية للمتعاقدين إلا أن تقنينه في النصوص القانونية ينقله إلى مستوى الالتزام القانوني الذي يرتب آثار قانونية يمكن المحاسبة عليها، كما كشفت الدراسة عن أن الشريعة الإسلامية وإن لم تستخدم مصطلح "حسن النية" صراحة إلا أنها تناولت مضمونه بشكل أعمق وأكثر شمولاً من القوانين الوضعية، إذ لا تقتصر المعاملات في الشريعة على تحقيق المصالح الشخصية بل تتجاوزها لتحقيق المصلحة العامة وفق مبدأ رفع الضرر ومنع الإضرار وهو ما يعكس سمو الأخلاقي في تحقيق هذا المبدأ، وأوصت الدراسة بضرورة صياغة تعريفات دقيقة ومعتمدة لحسن النية في التشريعات

القانونية من أجل تقليل التباين في الأحكام القضائية وتوسيع نطاق تطبيق المبدأ ليشمل جميع مراحل العقد، إضافة إلى ضرورة إدراج جزاءات واضحة تضمن احترام هذا المبدأ بما يعزز من عدالة المعاملات ويحمي الطرف حسن النية من تعسف الطرف الآخر.

- دراسة (مداني، 2022)، بعنوان: "مبدأ حسن النية وجزاء الإخلال به في القانون المدني الجزائري"

تناولت الدراسة مفهوم حسن النية بوصفه من المبادئ الأخلاقية التي تسربت إلى منظومة التشريعات المدنية مع التركيز على مدى حضوره في القانون المدني الجزائري خاصة في مجال العلاقات التعاقدية، وقد بينت الدراسة أن مبدأ حسن النية يتمتع بمكانة بارزة في مختلف مراحل العقد بداية من التفاوض مروراً بإبرام العقد وانتهاءً بتنفيذه، إذ يُعد معياراً أساسياً للحكم على سلوك الأطراف المتعاقدة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القانون المدني الجزائري رغم تضمينه العديد من الأحكام التي تستند إلى هذا المفهوم لا يقره كمبدأ عام صريح يسري على جميع العقود مما يؤدي إلى تفاوت في تفسيره وتطبيقه من قبل الفقه والقضاء، كما لاحظت الدراسة وجود تردد في بعض الأنظمة القانونية المقارنة في ترسيخ هذا المفهوم نتيجة لطابعه الأخلاقي وصعوبة تحديد معايير بدقه، وأوصت الدراسة بضرورة تبني موقف تشريعي صريح يعترف بحسن النية كمبدأ قانوني عام يحكم التصرفات التعاقدية مع العمل على تحديد نطاق تطبيقه بشكل دقيق في كل مرحلة من مراحل العقد، وفرض جزاءات قانونية واضحة وصارمة على الإخلال به لحماية للتوازن العقدي وتعزيز للثقة بين المتعاقدين.

- دراسة (دزيري، 2021)، بعنوان: "أهم مظاهر تأثير مبدأ حسن النية على مرحلة تكوين العقد".

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير مبدأ حسن النية على مرحلة تكوين العقد وذلك باعتباره أحد أكثر المبادئ القانونية أهمية في المجال القانوني نظراً لدوره في تحقيق غاية القانون والمتمثلة في إرساء العدالة واستقرار المعاملات، وقد بينت الدراسة أن مبدأ حسن النية كان واضح المعالم في مرحلة تنفيذ العقد، حيث أشار إليه المشرع الجزائري صراحة في المادة 107 من القانون المدني التي نصت على

أنه "يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبحسن نية"، أما فيما يخص مرحلة التكوين فقد أظهرت الدراسة أن غالبية التشريعات اعتمدت على استنتاج دور هذا المبدأ في مرحلتي المفاوضات والإبرام دون النص عليه صراحة، كما حدث في التعديل الأخير للقانون المدني الفرنسي لسنة 2016، وقد أشار الباحث إلى أن هذا الغياب للنص الصريح يخفي مدى تأثير مبدأ حسن النية على مرحلة تكوين العقد واستمراره الأمر الذي دفع إلى تسليط الضوء على أبرز مظاهر هذا التأثير في واحدة من أهم المراحل التي يمر بها العقد.

**المبحث الأول: مفهوم مبدأ حسن النية ووظائفه.**

**المطلب الأول: مفهوم حسن النية.**

**أولاً مفهوم حسن النية في الشريعة الإسلامية:**

لم يضع فقهاء الشريعة الإسلامية - رحمهم الله - تعريف اصطلاحى دقيق لمفهوم "حسن النية" في مؤلفاتهم غير أن مباحثهم الغزيرة في أبواب المعاملات المالية والمدنية وبخاصة في العقود عكست اهتمام بالغ بالقيم التي ترتبط بهذا المفهوم، فقد تناولوا أهمية الأمانة والصدق والتعاون والابتعاد عن الغش والتدليس والكذب مستندين في ذلك إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية التي دعت إلى الوفاء بالعهود، والصدق في القول والعمل، والإحسان في المعاملة، وعدم الإضرار بالآخرين. (أحمد، 2021)

وقد أولت الشريعة الإسلامية النية مكانة عظيمة ليس فقط في العبادات التي يتقرب بها العبد إلى الله عز وجل بل كذلك في المعاملات والعقود المدنية والمالية، فالنية في التصرفات لا تعد أمر باطني خفي فقط بل هي عنصر جوهري ينعكس في السلوك الظاهر وتُبنى عليه الأحكام في بعض الأحيان لا سيما عندما يُظهر التصرف ظاهر مباح يخفي وراءه غرض مخالف لمقاصد الشريعة، نجد أن العديد من الآيات القرآنية تركز لمبدأ حسن النية، وتؤسس له كأساس من أسس التعامل بين الناس، ومن أبرزها: (سماويل، 2024)

قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: 283]، حيث يُظهر النص الربط بين كتمان الشهادة وفساد الباطن.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، وهذا أمر عام يشمل الوفاء بالعقود بنية صادقة وجادة.

وقوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]، إذ يُفهم منه أن المقصد من التعاون يجب أن يكون خيراً.

كما في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 27]، حيث تظهر أهمية الأمانة في المعاملات.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: 119].

وأيضاً في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...﴾ [النحل: 90]، مما يدل على أن الأساس التشريعي يحث على السلوك القائم على العدالة والإحسان وهما ركنان من أركان حسن النية.

ولم يقتصر التأصيل لحسن النية على نصوص القرآن الكريم بل جاءت السنة النبوية الشريفة لتؤكد هذا المبدأ وتعززه في كافة مناحي الحياة ومن أبرز ما ورد في هذا الشأن: (سماعيل، 2024)

الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى..." [البخاري ومسلم]، وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الشريعة استدل به على أن صحة الأفعال وقبولها متوقف على نية الفاعل سواء في العبادة أو في المعاملة، فمثلاً يُستتبط منه بطلان العقود التي يُضمَر فيها نية فاسدة كمن يبيع بقصد التحايل على الربا أو يتزوج بنية التحايل لا بنية الدوام.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: "لا تصروا الإبل والغنم..." [البخاري ومسلم]، وهو نهى صريح عن الغش في المعاملات والذي يعد من مظاهر سوء النية.



وفي حديث سعيد بن مالك الخدري رضي الله عنه: "لا ضرر ولا ضرار" [مالك في الموطأ]، وهو من الأحاديث الجامعة التي تمنع كل ما من شأنه الإضرار بالآخر ويؤكد على أن التصرفات ذات النية السيئة مرفوضة شرعاً.

وعليه فإن النية في ميزان الشريعة ليست أمر يُغفل بل لها اعتبار معتبر في الحكم على التصرفات والعقود خصوصاً حينما يظهر تناقض بين الظاهر والباطن، لذا فإن حسن النية يعد من المبادئ الأخلاقية والشرعية الجوهرية التي تُبنى عليها صحة العقود وتقييم التصرفات في الفقه الإسلامي.

#### ثانياً تعريف مبدأ حسن النية في الفقه القانوني:

يُعد مبدأ حسن النية من المفاهيم القانونية التي يصعب الإحاطة بها من خلال تعريف واحد جامع مانع نظراً لتعدد استعمالاته وتفاوت تطبيقاته في مختلف فروع القانون ولا سيما في مجال العقود والمعاملات المدنية، وقد أدى هذا الغموض إلى ظهور تعبيرات فقهية متنوعة تصف هذا المفهوم دون تحديد دقيق لماهيته أو عناصره، ويعود ذلك إلى أن حسن النية ليس مجرد مفهوم قانوني جامد بل هو في جوهره مبدأ أخلاقي يعكس توجه سلوكي يعتمد على الأفراد في علاقاتهم التعاقدية والمعاملات اليومية وله ارتباط وثيق بالقيم والمبادئ العامة التي تهدف إلى ترسيخ العدالة والإنصاف في العلاقات بين الأفراد. (أحمد، 2021)

ففي مجال كسب الحقوق عرف بعض الفقهاء حسن النية بأنه "الاعتقاد القائم على يقين غير صحيح في أن تصرف ما ينسجم مع ما يتطلبه القانون، مما يؤدي إلى نشوء آثار قانونية قد تبرر حماية صاحب هذا الاعتقاد من النتائج السلبية التي قد تترتب على التطبيق الصارم والجامد للقواعد القانونية"، وهذا التعريف يركز على أثر حسن النية بوصفه عنصر معتبر في حماية المراكز القانونية المستقرة أو الظاهرة. (عامر، 1960)

أما في مجال العقود فإن الفقه القانوني قد تناول حسن النية بتعريفات تحمل طابع أخلاقي وسلوكي أكثر وضوحاً، حيث وُصف بأنه "الاستقامة والنزاهة وخلو التصرف من الغش والخداع بالإضافة إلى الالتزام بما ينبغي أن يتصف به المتعاقد من إخلاص في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه" (عامر، 1960)،



كما عبر آخرون عن حسن النية بأسلوب مجازي يُظهر جانب السلوكي، إذ وصفوه بأنه "تجسيد للنوايا الهادئة المعتدلة الخالية من الصرامة والعنف التي تسعى إلى تحقيق التوازن والعدل في تنفيذ الالتزامات دون مبالغة قد تؤدي إلى الإضرار بمصالح الطرف الآخر أو الغير".

وتتسم هذه التعريفات رغم تعددها بعدم الدقة والوضوح في تحديد الطبيعة القانونية لمبدأ حسن النية، حيث إن معظمها يركز على النتائج المترتبة عليه أو الغاية المرجوة من تطبيقه دون أن تحدد ماهيته بشكل مجرد يصلح كأساس للتمييز بين حسن النية وسوء النية أو للحكم على مدى التزام الأطراف به.

وعليه يمكن تعريفه بشكل أكثر اتساع وشمولية لمبدأ حيث يؤخذ بعين الاعتبار طبيعته القانونية والأخلاقية في آن واحد، فيُقال إن مبدأ حسن النية هو: "التزام قانوني يفرض على كل طرف في العلاقة التعاقدية أن يتصرف بما يحقق الإنصاف والعدل مع مراعاة مشروعية وتوقعات الطرف الآخر بما يضمن نزاهة المعاملة القانونية ويعزز الثقة المتبادلة بين المتعاقدين، سواء في مرحلة التفاوض أو الإبرام أو التنفيذ". (فياض، 2012)

ومن المهم التأكيد على أن هذا المبدأ وإن كان أصله أخلاقي إلا أن التشريعات الحديثة سعت إلى تقنينه وتحويله إلى التزام قانوني تترتب على مخالفته آثار قانونية واضحة تتنوع ما بين بطلان التصرف أو التعويض أو تعديل شروط العقد بما يحقق التوازن المطلوب بين طرفيه، كما يُعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية رغم أن الفقه الإسلامي لا يستعمل مصطلح "حسن النية" بصيغته المعاصرة إلا أن مضمونه قائم في العديد من الأحكام الفقهية التي تحث على الصدق والإخلاص والنية السليمة في التعاملات وهو ما يشير إلى عمق هذا المفهوم وأصالته في الفكر القانوني والشرعي معاً.

ولم يتضمن نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/191) بتاريخ 1444/11/29هـ، تعريف صريح لمبدأ حسن النية بالرغم من حضوره الضمني في عدد من مواده التي تُعنى بتنظيم العلاقات المدنية وبخاصة ما يتعلق بالثقة المتبادلة بين الأطراف والالتزام بحسن السلوك والتصرف بعدالة ونزاهة.

المطلب الثاني: وظائف مبدأ حسن النية.

رغم أن نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) بتاريخ 1444/11/29هـ، لم يُقدم تعريف صريح لمبدأ "حسن النية" إلا أن المشرع السعودي أدرجه في عدة مواضع ضمن نصوص النظام مما يُبرز الدور المحوري لهذا المبدأ في تنظيم العلاقات القانونية، ويلاحظ من تتبع هذه النصوص أن مبدأ حسن النية قد تم توظيفه في مجالات مختلفة من القانون المدني كتنفيذ العقود وتحديد نطاق المسؤولية واكتساب الحقوق وحماية مراكز الأطراف القانونية، ويتضح من هذا الاستخدام أن حسن النية لا يُعد مجرد قيمة أخلاقية أو قاعدة أدبية بل يُعتبر معيار قانوني له آثار ملموسة على الواقع القانوني للمتعاقدین والمتصرفين. (الذيابي، 2014)

ويظهر الاستخدام الصريح لهذا المبدأ في المادة (95) من النظام التي تنص على أن "يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية"، وهذه المادة تُعد أبرز تجليات مبدأ حسن النية، إذ تنقل المبدأ من نطاق التوجيه الأخلاقي إلى حقل الالتزام القانوني الملزم، فالمتعاقد ملزم ليس فقط بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها صراحة بل أيضاً بتنفيذها على نحو يتفق مع مقتضيات حسن النية أي بالصدق والشفافية والعدل وبما يتوافق مع ما جرت به الأعراف والمعايير السائدة بين الناس في تعاملاتهم، ويُعتبر هذا النص تكريساً لنظرية تفسير العقد وفقاً للنية المشتركة للطرفين لا للمفهوم اللفظي الضيق للنصوص ويتيح للقضاء مجالاً لتأويل التزامات الأطراف بما يحقق العدالة ويدفع عنهم مظنة الغش أو التعسف في التنفيذ. (نظام المعاملات المدنية، 1444)

ولا يقتصر مبدأ حسن النية على مجال تنفيذ العقود بل يتجاوزه ليستخدم كمعيار لحماية بعض المراكز القانونية المشروعة وتقييد بعض الحقوق، ففي المادة (147) على سبيل المثال أقر النظام بعدم جواز استرداد غير المستحق إذا أدى الوفاء من غير المدين إلى أن يتجرد الدائن - حسن النية - من سند الدين أو من الضمانات، أو إذا كان قد ترك دعواه ضد المدين الأصلي حتى انقضاء المدة، ومن خلال هذا النص يتجلى أن المشرع قد أولى أهمية كبيرة لحسن النية في التعامل لدرجة أنه أقر له آثاراً حمائية جوهرية، حيث تم إعفاء الدائن حسن النية من عبء إعادة المبلغ حمايةً لثقة مشروعة تولدت لديه من

تصرف الغير، كما يتضمن هذا النص إقرار ضمني بأن المسؤولية المدنية لا تُقام دائماً على مجرد الواقعة بل على مدى علم أو جهل الطرف بها وهي فكرة جوهرية في نظرية حسن النية.

أما في سياق الحماية القانونية للملكية والحقوق المتنازع عليها فإن النظام قد أفرد عدة مواد توضح أهمية حسن النية منها المادة (332) التي تنص على أن "يثبت حق المشتري في الضمان ولو أقر للغير بالحق أو تصالح معه وهو حسن النية..."، مما يدل على أن النية السليمة تعطي للمشتري الحماية القانونية حتى ولو لم يكن قد حصل على حكم قضائي، وكذلك تمنح المادة (360) المشتري الحق في التعويض عن إبطال البيع حتى إذا كان البائع حسن النية وذلك في حالة جهل المشتري بكون المبيع غير مملوك للبائع، وفي هذا السياق يُفهم أن حسن النية لا يمنع من ترتيب المسؤولية أحياناً بل يراعى كعنصر توازني عند المفاضلة بين مركزين قانونيين متعارضين بما يحقق العدالة بين الطرفين.

ويمتد مبدأ حسن النية إلى تصرفات الوكلاء كما يتضح من المادة (2/494) التي تنص على أنه إذا باع الوكيل بدون إذن الموكل وبسعر ناقص لا يُنفذ البيع في حق الموكل ولا يُقبل الدفع بعدم نفاذ البيع تجاه المشتري حسن النية، وهذه المادة تبرز بوضوح التفضيل القانوني لحسن النية، إذ إن المشتري الذي تصرف بثقة واعتمد على ظاهر الصفة القانونية للوكيل يستحق الحماية رغم تجاوز الوكيل حدود وكرالته، ويعد ذلك تطبيق لمبدأ "الحماية النسبية للثقة" الذي تعتمده أغلب التشريعات المدنية الحديثة. (نظام المعاملات المدنية، 1444)

وفيما يتعلق بالحيازة والثمار والمسؤولية عنها أفرد النظام عدة مواد تعالج أثر حسن النية على التزامات الحائز، فالمادة (2/675) تقرر أن صفة حسن النية تزول بمجرد علم الحائز بعيب سند الحيازة أو إعلامه به، كما تنص المادة (676) على أن الحائز حسن النية يملك الثمار التي قبضها خلافاً للحائز سيء النية الذي يكون مسؤول عن جميع الثمار بل ويلزم بتعويض ما قصر في قبضه، وتتسع هذه الحماية في المادة (678) التي تعفي الحائز حسن النية من التعويض عما يصيب الشيء من هلاك أو تلف بسبب انتفاعه به ما دام الانتفاع على نحو لا يتجاوز ما يفعله المالك عادة، أما الحائز سيء النية

فيكون مسؤول عن الهلاك ولو لم يكن بيده إلا إذا ثبت أن الشيء كان سيهلك في يد مالكه أيضاً هذه النصوص تجسد بجلاء مدى احترام النظام لحسن النية كعنصر تأسيسي في بناء المسؤولية المدنية وتظهر أن حسن النية ليس فقط مانع من المسؤولية بل أحياناً يكون مصدر للحق.

**المبحث الثاني: نطاق مبدأ حسن النية في المعاملات وأثره في العقود.**

**المطلب الأول: نطاق مبدأ حسن النية في نظام المعاملات المدنية السعودي.**

في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة وظهور الصناعات الكبرى باتت العقود التي تبرم بين الأطراف أكثر تعقيداً وتركيباً، حيث نشأ واقع جديد فرض نفسه على العلاقات التعاقدية أفرز أطراف قوية تتمتع بقدرات اقتصادية كبيرة تخولها الهيمنة على العملية التعاقدية وفرض شروطها بما يحقق مصالحها الخاصة، وفي المقابل يجد الطرف الأضعف نفسه مضطراً للقبول بهذه الشروط دون أن تكون له فرصة حقيقية للتفاوض وهو ما يمثل جوهر عقود الإذعان التي تتسم في الغالب بعدم قابلية شروطها للنقاش أو التعديل، وقد ساهم هذا الواقع في إضعاف مبدأ "قابلية كل شيء للتفاوض" الذي كان يعتمد في السابق في ظل نظرية الإرادة، حيث كانت حرية الإرادة تعد الركيزة الأساسية لإنشاء العقد وتحديد مضمونه وآثاره دون تدخل إلا إذا اقتضى الأمر حماية النظام العام أو تحقيق مصلحة عامة، غير أن عقود الإذعان التي باتت شائعة في العلاقات الاقتصادية الحديثة كشفت عن اختلال واضح في توازن القوى بين أطراف العقد مما استدعى الحاجة إلى مراجعة هذا المبدأ والبحث عن وسائل قانونية تكفل حماية الطرف الضعيف وتعيد شيئاً من التوازن والعدالة إلى العلاقة التعاقدية.

(حمود، 2005)

وعند النظر في مبدأ حسن النية في النظام السعودي لا سيما في إطار نظام المعاملات المدنية يستدعي الوقوف عند المادة (95) التي تنص على أنه "يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية"، ومن القراءة الأولية لهذا النص يتضح أن المشرع السعودي قد قصر مبدأ حسن النية على مرحلة تنفيذ العقد ولم يشر إليه صراحةً في المرحلتين السابقتين اللتين لا تقلان أهمية عن مرحلة التنفيذ وهما؛ مرحلة التفاوض ومرحلة إبرام العقد، وهذا الطرح يثير إشكالية فقهية

وقانونية جوهرية تتعلق بموقف النظام السعودي من المرحلة السابقة على التعاقد وما إذا كانت قواعده العامة كفيلة بتوفير حماية قانونية كافية للأطراف المتفاوضة أم أن هناك حاجة فعلية إلى تدخل تشريعي لتكريس حسن النية صراحة في هذه المرحلة التمهيدية. (الاسمري، 2016)

وفي سياق التشريعات المقارنة يمكن الإشارة إلى أن العديد من الأنظمة المدنية الحديثة - وعلى رأسها القانون الفرنسي بعد تعديل 2016، وكذلك القانون المدني لمقاطعة كيبيك الكندية - قد اعترفت صراحةً بأهمية حسن النية في مرحلة التفاوض انطلاقاً من اعتبارات حماية الحرية التعاقدية وضمان التوازن بين مصالح الأطراف وتفادي ما قد ينشأ من تعسف أو تحايل أثناء سير المفاوضات، فقد نصت المادة 1104 من القانون المدني الفرنسي بعد تعديله على أن: "يجب على الأطراف أن يتصرفوا بحسن نية خلال التفاوض، وتكوين العقد وتنفيذه"، بينما نجد أن المادة (95) من النظام السعودي تكتفي بقصر نطاق حسن النية على تنفيذ العقد فقط دون أن تشير صراحة إلى مرحلة التفاوض أو مرحلة الإبرام ما يوحي ضمناً بأن المشرع السعودي قد آثر ترك هذه المسائل للفقه والقضاء دون تدخل تشريعي واضح. (العربي، 2010)

ومن جهة أخرى عند استقراء باقي النصوص الواردة في نظام المعاملات المدنية السعودي، مثل المواد (147)، (332)، (360)، و(494) نلاحظ أن مبدأ حسن النية حاضر بقوة كمعيار للحماية القانونية في مواقف متعددة لاسيما عند تحديد مسؤولية الأطراف وتعويض الأضرار وخصوصاً في حالات الوفاء غير المستحق أو البيع من غير المالك أو حتى عند تصرف الوكيل دون تفويض، كما تُشير بعض المواد إلى نتائج قانونية تتوقف على توفر حسن النية مثل حرمان الحائز سيء النية من الثمار في المادة (676) أو مساءلته عن الهلاك والتلف كما في المادة (678)، وغير أن هذه النصوص جميعها تتناول آثار لاحقة على مرحلة التعاقد ولا تتضمن تنظيم صريح لمرحلة التفاوض ولا تقر بمسؤولية مستقلة عن الإخلال بواجبات التفاوض بحسن نية، كما هو معمول به في بعض الأنظمة الأخرى.



فهذا الغياب التشريعي لتنظيم مرحلة التفاوض لا يمكن فهمه بمعزل عن الخلفية الفقهية للنظام السعودي المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تقوم على مبادئ عامة مثل الوفاء بالعقود (أوفوا بالعقود) ودرء الضرر وهو ما قد يُفهم ضمناً على أنه يحث على مراعاة حسن النية في جميع التعاملات إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن غياب النصوص الصريحة قد يؤدي إلى تباين في الاجتهاد القضائي ويفتح المجال لوقوع تعسف تفاوضي لا يجد له أساس قانوني واضح يُرتب المسؤولية أو يتيح المطالبة بالتعويض. (مداني، 2022)

ومما يعزز الحاجة إلى تطوير الموقف التشريعي السعودي في هذا المجال هو أن كثيراً من النزاعات التعاقدية لا تنشأ أثناء التنفيذ بل تعود أسبابها إلى مرحلة ما قبل التعاقد، حيث تمارس أساليب تضليلية أو مماثلة في المفاوضات أو حيث تُقدم معلومات ناقصة تؤدي إلى إبرام عقد غير متوازن أو معيب، ولذلك يمكن القول بأن تنظيم هذه المرحلة القانونية أمر ضروري لضمان شفافية البيئة التعاقدية وثقة الأطراف وهو ما يدعو المشرع السعودي إلى إعادة النظر في قصر مبدأ حسن النية على التنفيذ فقط. وبناء عليه فإن من المقترح أن يتوسع المشرع السعودي في المستقبل لتبني موقف مشابه لما نص عليه القانون الفرنسي أو الكندي من خلال إدراج نص قانوني صريح يوجب على الأطراف المتفاوضة التصرف بحسن نية أثناء سير المفاوضات ويلزم من يخل بذلك بجبر الضرر الذي ترتب على تعسفه، كما يمكن للقضاء السعودي ولو في غياب نص أن يسهم في ترسيخ هذا المبدأ من خلال الاجتهاد المستند إلى القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية والمستنبطة من المبادئ الإسلامية التي تقوم على الأمانة والصدق وعدم الغرر.

#### المطلب الثاني: أثر مبدأ حسن النية.

عند اجتماع أطراف التعاقد وتوافر مبدأ حسن النية بعد إجراء المفاوضات على إبرام العقد وفي ظل نجاح تلك المفاوضات يبدأ تنفيذ العقد، ولا خلاف في الأنظمة القانونية المختلفة سواء كانت تنتمي إلى القانون العام أو القانون الخاص على أهمية الالتزام بمبدأ حسن النية أثناء تنفيذ العقود، فهذا المبدأ يُعد



قاعدة أمرة لا يمكن الاتفاق بين الأطراف على استبعادها. (سعد، 2004)، وتتمثل مبادئ حسن النية في تنفيذ العقد في النقاط التالية:

➤ **الأمانة والنزاهة في التعامل:**

يتعين على المتعاقد أن ينفذ العقد بالطريقة التي تقتضيها الأمانة والنزاهة وأن يراعي شرف التعامل والإخلاص في العمل، فعلى سبيل المثال يجب على الناقل أن ينقل البضاعة بأفضل الطرق وأقلها تكلفة لأصحابها، كما يجب على المورد في مجال التكنولوجيا أن يضمن توريد أجهزة حديثة وأمنة تتناسب مع البيئة المحلية للمستورد، فإذا لم يلتزم المتعاقد بالأمانة والنزاهة في تنفيذ التزاماته فإن ذلك يعد مخالفاً لمبدأ حسن النية. (السعيد، 1986)

➤ **السلوك الإيجابي:**

يسري مبدأ حسن النية في التنفيذ على جميع العقود ويتضمن هذا المبدأ وجهين؛ الأول سلبي حيث يجب على المتعاقد تجنب أي سلوك غش أو سوء نية أثناء تنفيذ العقد، والآخر إيجابي حيث يتعين عليه التعاون في تنفيذ العقد، ويتجسد ذلك في ضرورة تنفيذ الالتزام عينيّاً إذا كان ذلك ممكن ويتوجب على المدين أن يقوم بتنفيذ التزامه بنفسه إذا اقتضت طبيعة العقد ذلك. (العدوي، 2010)

➤ **التعاون بين المتعاقدين لتنفيذ العقد:**

ينص القانون على أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين وللأسباب التي يقرها القانون، ومن هنا يتضح أن مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود يتطلب أن يتعاون المتعاقدان في تنفيذ العقد بطريقة تلتزم بالأمانة والنزاهة، فعلى سبيل المثال يجب على المقاول الذي تعهد بتوصيل أسلاك الكهرباء أن ينفذ ذلك بأفضل وأقصر الطرق وعلى الناقل أن ينقل البضاعة بالطريقة الأنسب لصاحبها، وفي بعض العقود ينبغي أن يسود التعاون بين الأطراف لتسهيل تنفيذ العقد. (السعيد، 1986)

### ➤ حسن النية مفترض في المتعاقدين:

حسن النية يُفترض دائماً في المتعاقدين ويعتبر من المبادئ الأساسية في التعاقد، وهذا الافتراض يعني أن الأطراف في العقد يعتبرون مخلصين ونزيهين في نواياهم وأفعالهم ما لم يثبت العكس، ويُعد هذا المبدأ حجر الزاوية في تحقيق العدالة في العقود حيث يتم بناء الثقة بين الأطراف على أساس النية الحسنة مما يضمن تنفيذ العقد بشكل سليم دون محاولة الاستغلال أو التلاعب. (أحمد، 2021)

### ➤ الالتزام بالضمان:

يعد الالتزام بالضمان من أبرز تطبيقات مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود التجارية، فالبائع ملزم بضمان عدم تعرض المشتري لأي مشاكل تتعلق بالشئ المباع ويجب عليه ضمان العيوب الخفية وصلاحية المبيع للاستخدام لفترة زمنية معينة وكذلك ضمان الأمان والسلامة، ومن جهة أخرى يجب على المشتري الالتزام باستلام البضاعة في الوقت المحدد دون تأخير ويكون مسؤول عن أي تأخير في استلامها بما يترتب عليه من مخاطر وتكاليف إضافية. (فرج، 1971)

ويترتب على مبدأ حسن النية في التعاقد آثار قانونية متعددة مثل؛ القيود التي تحد من حق المشتري في المطالبة بضمان العيوب الخفية عند وجود بائع حسن النية، وفي المقابل تُرفع هذه القيود في حالة وجود سوء نية من جانب البائع.

### المطلب الثالث: أثر الإخلال بمبدأ حسن النية.

يشترط القانون السعودي أن يتم تنفيذ العقود بما يتفق مع حسن النية، حيث يتمتع الشخص الذي يتصرف بحسن نية بحماية خاصة لا يتمتع بها من يتصرف بسوء نية، ولكن في مقابل هذا الامتياز يتعرض الشخص الذي يثبت سوء نيته إلى جزاءات قاسية لا تتسامح مع الإخلال بمقتضيات حسن النية. يعتبر سوء النية بالمفهوم الذاتي من أهم الأسباب التي تستوجب فرض الجزاءات القانونية الصارمة على من يتعامل مع الآخرين بطريقة تتسم بالغش أو الخداع أو التواطؤ، حيث يحمل النظام السعودي المسؤولية القانونية الكاملة لكل من يثبت عليه سوء النية، ويظهر ذلك بوضوح في تعامل النظام مع الحائز سيء النية، إذ تترتب عليه التزامات مالية تعويضية تتجاوز مجرد رد ما قبضه من

ثمار لتشمل كذلك الثمار التي قصر في قبضها، وتنص المادة 675 من نظام المعاملات المدنية السعودي على أن الحائز الذي يصبح سيء النية يُعد مسؤول عن جميع الثمار التي حصل عليها، إضافة إلى الثمار التي أهمل في تحصيلها وذلك بدءاً من لحظة تحقق سوء نيته أي من الوقت الذي علم فيه بعيوب سند حيازته أو تم إعلامه بها رسمياً في صحيفة دعوى، ويُعتبر هذا الحكم تجسيداً للتشدد القانوني في معاملة الحائز سيء النية الذي يُجرد من أية حماية قانونية كانت تمنحه إياها صفة حسن النية قبل زوالها ولا يعفى من المسؤولية إلا إذا أثبت أنه قد أنفق ما حصل عليه من ثمار في سبيل إنتاجها، وتعزز المادة 676 هذا الاتجاه إذ تؤكد على أن الحائز حسن النية يحق له الاحتفاظ بالثمار التي قبضها أثناء فترة الحيازة ما دام يقبضها بنية تملكها، بينما يلزم الحائز سيء النية برد جميع الثمار التي حصل عليها أو التي فوت على المالك فرصة قبضها ابتداءً من الوقت الذي ثبتت فيه سوء نيته ويظل مسؤول عن هلاك الشيء أو تلفه حتى وإن لم يكن له يد في ذلك إلا إذا أثبت أن الهلاك كان ليقع ولو كان الشيء في حيازة مالكه الأصلي، وهذا التنظيم الصارم يهدف إلى حماية الحقوق الملكية وردع أي تلاعب أو استغلال ويكرس مبدأ أن حسن النية قرينة مشروعية لا يمكن الاستفادة منها إذا انتفى الإخلاص والشفافية في التصرف. (الأسمرى، 2016) وإذا ثبت أن الحائز سيء النية يتحمل مسؤولية هلاك أو تلف الشيء المملوك حتى وإن كان التلف ناشئ عن حادث مفاجئ، فوفقاً للمادة 678 من النظام السعودي، وهذا الحكم يعكس قسوة المشرع السعودي تجاه الحائز الذي كان يتصرف بسوء نية، حيث لا يسمح له بالتدخل من المسؤولية حتى في حال حدوث التلف بسبب ظروف غير متوقعة إلا إذا أثبت الحائز أن الشيء كان سيتلف بغض النظر عن حيازته.

كما نجد أن القانون السعودي يحدد أيضاً آثار سوء النية في الحالات المتعلقة بالعقود مثلما هو الحال في المادة 494 التي تنص على أنه إذا كان الوكيل قد باع شيئاً بنقص دون إذن الموكل فإن البيع لا ينفذ في حق الموكل ولا يمكنه الاحتجاج بعدم تنفيذ البيع إذا كان المشتري قد أتم الشراء وهو حسن النية، وفي حال أقر الموكل البيع بعد ذلك فإنه يتم نفاذه في حقه وله الحق في مطالبة الوكيل بالتعويض. (نظام المعاملات المدنية، 1444)

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن مبدأ حسن النية يُعد من الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام المعاملات المدنية السعودي لما له من دور محوري في تحقيق العدالة واستقرار المعاملات القانونية بين الأفراد، وقد بين النظام بوضوح الآثار المترتبة على الإخلال بهذا المبدأ من خلال مجموعة من النصوص التي تفرض جزاءات صارمة على من يتصرف بسوء نية، سواء في العقود أو الحيازة أو غيرها من المعاملات، ويعكس هذا التنظيم القانوني عناية المشرع السعودي بصيانة الثقة المتبادلة بين الأطراف وضمان حماية الحقوق المشروعة وتعزيز المسؤولية المدنية على نحو يحد من التلاعب والغش والتواطؤ، لذا فإن ترسيخ مبدأ حسن النية في السلوك القانوني والمعاملاتي يمثل ضرورة قانونية وأخلاقية في آن واحد لضمان بيئة قانونية سليمة يسودها الإنصاف والاحترام المتبادل، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

أولاً النتائج:

- أقر النظام السعودي مبدأ حسن النية كأحد المبادئ الأساسية الحاكمة للتصرفات القانونية والمعاملات المدنية واعتبره التزام قانوني واجب التطبيق لا مجرد توجيه أخلاقي.
- حسن النية يتمتع بحماية خاصة بينما يعامل من يثبت سوء نيته بمعاملة قانونية صارمة تشمل تحميله كامل المسؤولية عن الأضرار أو الفوائد غير المشروعة التي تحصل عليها بل ويُحرم أحياناً من المطالبة برد ما دفعه إذا أدى ذلك إلى الإضرار بالطرف الآخر حسن النية.
- يرتبط مفهوم حسن النية في الفقه الإسلامي ارتباط قوي بقواعد الأخلاق، حيث يُعتبر مبدأ عام ينظم التصرفات على عكس بعض النظم والقوانين الوضعية التي تُعتبرها سلوك غير ملزم وبالتالي تفتقر إلى القوة القانونية للقاعدة.

ثانياً التوصيات:

- ضرورة العمل على وضع تعريفات واضحة ودقيقة لمفهوم حسن النية لضمان توحيد التطبيقات القانونية وتجنب تباين الأحكام نتيجة لاختلاف التعريفات.
- ضروري تحديد المسؤولية المترتبة على من يخل بمبدأ حسن النية بشكل واضح مع تشديد الجزاء المترتب على هذا الإخلال وذلك لحماية حقوق المتعاقد الذي يتحلّى بحسن النية.
- ينبغي تضمين مبدأ حسن النية في نصوص قانونية صريحة تبين كيفية تطبيقه في مختلف مراحل العقد، مع الحرص على إدراجه في جميع مراحل التعاقد سواء في مرحلة ما قبل التعاقد (التفاوض) أو في مرحلة الإبرام أو خلال مرحلة التنفيذ.



المراجع:

- القرآن الكريم.
- أحمد، خديجة عبد الله، (2021)، "مبدأ حسن النية في المعاملات دراسة مقارنة"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، العدد 38.
- سماعيل، إسمي قاوة، (2024)، "مبدأ حسن النية في المعاملات المدنية"، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- رفيق، حوواط، (2020)، "مبدأ حسن النية في نقل ملكية المنقول"، جامعة زيان عاشور - الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- فياض، محمود، (2012)، "مدى التزام الأنظمة القانونية المقارنة بمبدأ حسن النية في مرحلة التفاوض على العقد"، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 54.
- عامر، حسين، (1960)، "التعسف في استعمال الحقوق وإلغاء العقود للأستاذ حسين عامر".
- الذيابي، سعد سعيد، (2014)، "مبدأ حسن النية في النظام السعودي والأنظمة المقارنة"، مجلة الشريعة والقانون، ع 23، 15 - 46.
- العربي، بلحاج، (2010)، "الإطار القانوني للمرحلة السابقة على إبرام العقد في ضوء القانون المدني الجزائري (دراسة مقارنة)"، دار وائل للنشر.
- حمود، عبد العزيز المرسى، (2005)، "الجوانب القانونية لمرحلة التفاوض ذات الطابع التعاقدية دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 20.
- الاسمري، ملاك علي عائض، (2016)، "أثر مبدأ حسن النية في المعاملات المدنية: دراسة مقارنة"، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الحقوق.
- سعد، نبيل إبراهيم، (2004)، "النظرية العامة للالتزام مصادر الالتزام"، دار الجامعة الجديدة، مصر.

- السعيد، عرفة الهادي، (1986)، "بحث حسن النية في العقود دراسة مقارنة المفهوم حسن النية وتطبيقاته في الشريعة الإسلامية و القانون المدني"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 1، جامعة المنصورة - كلية الحقوق.
- العدوي، محمد شكري الجميل، (2010)، "سوء النية وأثره في عقود المعاوضات في الفقه الإسلامي والقانون المدني"، دار المناهج، عمان، الأردن.
- فرج، توفيق حسن، (1971)، "أثر حسن النية على رجوع المشتري بالضمان".
- بن يوب، هدى، (2013)، "مبدأ حسن النية في العقود"، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- مداني، لعجال، (2022)، "مبدأ حسن النية وجزاء الإخلال به في القانون المدني الجزائري"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 2.
- دزيري، إبتسام، (2021)، "أهم مظاهر تأثير مبدأ حسن النية على مرحلة تكوين العقد"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 61.